نائب رئيس الجمهورية الأمين العام:

ثورة «١٤ أكتوبر» تفجرت لطرد المستعمر والقضاء على «٢٢» مشيخة وسلطنة

▷ أكد عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أن انتصار ثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدة عام ١٩٦٣م كان انتصاراً ثورياً ووطنياً حاسماً لجميع أبناء الشعب اليمني وليس للمحافظات الجنوبية والشرقية بل لليمن كلها.. معتبراً أن تفجير وانتصار ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م كان هو الأول من أجل اليمن كله وليس من أجل المحافظات الشمالية وحدها بيد أن الأهداف الستة التي أعلنت بعد ساعات من تفجير الثورة فجر الخميس «٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م» من القرن الماضي كانت مرتبة وفق تشاورات وطنية واسعة ومصاغة وفقاً لمقتضيات الحاجة الملحة للثورة في اليمن كله.

وقال نائب الرئيس إن اسهامات أبطال أكتوبر في الدفاع الباسل عن ثورة سبتمبر تمثل ملحمة وطنية رائعة واضحة الملامح والأهداف أساسها واحدية التطلعات والآمال والثورة التي قضت على أعتى نظام إمامي كهنوتي متخلف وبائس، وطردت أكبر قاعدة استعمارية للمملكة التي لا تغيب عنها الشمس.

مشيراً إلى أن هناك محددات وطنية تكميلية تبنتها ثورة الرابع عشر من أكتوبر تمثلت في التحرير والوحدة وبناء الإنسان وطنياً واجتماعياً وثقافياً حيث استهلت خطواتها الأولى بالقضاء على نظام المشيخات والسلطنات التي كانت تمثل (٢٢) كياناً مبعثراً بهويات مختلفة وبنظام متخلف مناطقي وقبلي، وبالتالي تم توحيد الأرض والإنسان وفقاً لتلك الأسس والأهداف وفي طليعتها تأكيد الهوية الوطنية.

ونوه هادي إلى ما أحدثته ثورة الرابع عشر من أكتوبر من متغيرات استراتيجية جسورة قضت والى الأبد على تلك المفاهيم التي خلقها المستعمر والمرتكزة على أساس مفهوم مناطقي متخلف كما هو هدف الاستعمار «فرّق تسد».

وقال نائب الرئيس: «إن الانتصار العظيم لهذا الهدف الوطني والذي ضحى من أجله أبناء الوطن بكل غالٍ ونفيس وحققوا بدمائهم الانتصارات المتلاحقة منذ انطلاق الشرارة الأولى في هذا التاريخ المجيد من عام ١٩٦٣م بمعركة حقيقية قادها المناضل البطل الشهيد راجح بن غالب لبوزة من قمم جبال ردفان إنما كان من أجل تحرير الإنسان اليمني من ربقة الاستعمار وإبراز هويته اليمنية من أجل السير الحثيث صوب اليمن الموحد أرضاً وإنساناً وهو ما تم تحقيقه بفضل الله سبحانه وتعالى في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م بجهود كل المناضلين الوطنيين الشرفاء من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وفي مقدمتهم جميعاً فخامة الرئيس المناضل علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية».

وأكد نائب الرئيس أن الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر» بواحدية أهدافها ومبادئها لا تقبل أدنى تأويل ويعرف بذلك القريب والبعيد.. كما أن حقائق التاريخ والجغرافيا لليمن الواحد من أقصاه إلى أقصاه هي أزلية لا تشوبها شائبة.

ونقلت يومية «١٤أكتوبر» في عددها يوم الأربعاء الماضي عن نائب الرئيس قوله: «لا نحتاج إلى القول إن الكثير من الأبطال المناضلين الذين هبوا من الجنوب والشرق للدفاع عن ثورة سبتمبر في جبهات حجة والمحابشة وصنعاء ومأرب والجوف وأينما تواجدت شرائم وأزلام النظام الإمامي البائد حقائق معلومة ومشهودة.. كما كانت تعز والبيضاء وقعطبة ومعظم مناطق التماس مع الاحتلال البريطاني منطلقاً لثوار الرابع عشر من أكتوبر بإسهام ومشاركة من المناضلين الأحرار أبطال اليمن عموماً».

> **الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر» لاتقبل أدنى تأويل بواحدية أهدافها**

ودعا نائب رئيس الجمهورية المناضل عبدربه منصور هادي إلى بذل الجهود الخيرة من أجل عزة الوطن ورفعته وتجسيد اللحمة الوطنية وخيارات النهوض والبناء في طريق ترجمة أهداف الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر» ونبذ الأفكار العنصرية والمناطقية الهدامة بكل أشكالها وصورها.

واستطرد قائلاً: «إن أبناء شعبنا اليمني الأبي كانوا دوماً وأبداً صفاً واحداً منتصرين في مختلف الظروف والمؤامرات التي تعرضت لها اليمن والثورة منذ البدايات الأولى- وهي كثيرة - دفاعاً عن الثوابت الوطنية والمتمثلة في الثورة والنظام الجمهوري والوحدة والنهج الديمقراطي، وبهذا الاعتقاد الذي ترسخ في نفوس أبناء شعبنا مضت مسيرة البناء والتعمير».

ونبَّه نائب رئيس الجمهورية إلى أن عصابة التخريب والإجرام الخارجة على النظام والقانون والدستور في محافظة صعدة هم من العناصر الضالة والجاهلة بحقائق الثورات والتاريخ وأنهم يعتقدون بعقلية متطفلة وجاهلة أنه يمكن إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، مشدداً على أن تلك مسألة تنم عن غباء مأفون وجهل.

> **وقال نائب الرئيس: «ولا ريب أن الجميع يعرفون ما بذلته القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لإعادة هؤلاء الجهلة الضالين إلى جادة الصواب، وعبثاً كانت تلك الجهود حتى وصل الأمر إلى فرض ضرورة الدفاع عن الناس والأعراض والأموال والممتلكات وقبل ذلك النفوس من هؤلاء المارقين القتلة، وهو ما تعهدت به المؤسسة العسكرية لاستئصال شأفة هؤلاء المارقين وتثبيت سلطة النظام والقانون وإرساء مداميك الدولة».□**

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف

فساد حزبي

■ الأحزاب السياسية، ذات الشرعية الدستورية والقانونية، لم تستطع- غالبها- الالتزام بالقانون المنظّم للعمل الحزبي، وتحقيق أهدافها الوطنية.. أما بعضها فلم تعد قادرة على معرفة عدد أعضائها، أو ان تقيم مؤتمراتها العامة الانتخابية والوثائقية..

ونشاطها انحصر- فقط- في إصدار صحيفة أو حضور مؤتمرات إعلامية واطلاق تصريحات غير موضوعية، مع فتح مقاراتها لمقايل القات، وهات يا «حشوش»..

من المؤسف أنه منذ إعلان التعددية السياسية عام ١٩٩٠م حتى عامنا الجاري ٢٠٠٩م، والاحزاب كما هي، لم تطور عملها الحزبي، أو تقارب الشارع السياسي، وتهتم بقضايا المواطن..

الأمر الذي يعكس نفسه سلباً على تجربتنا الديمقراطية اليمنية بكاملها..

الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها مفقودة، وقياداتها لم تتغير منذ مرحلة التأسيس.

والتنظيمات والأحزاب الجديدة، تعلن عن نفسها قبل اتخاذ أية خطوات قانونية جادة لاشهار شرعيتها..

أليس فيما طرحته- وهو جزء من واقع أحزابنا- كأمثلة صارخة لفساد سياسي «حزبي»..

الحاجة لإعادة النظر في واقع الأحزاب من قبل قياداتها قبل غيرها ضرورة ملحة لتطوير العمل الديمقراطي، وتفعيل العمل السياسي.. والمشاركة في تعميق الولاء الوطني، وإشاعة ثقافة الحب والتسامح، وتجذير الفكر الوحدوي.

أما الحديث حول أحزاب وطنية ولم تعلن موقفاً واضحاً حول ما يدور من تخريب وتدمير في مديرية حرف سفيان بمحافظة عمران، ومديريات محافظة صعدة فهو أمر متوقع لما تعانيه غالبية الأحزاب من تفكك تنظيمي داخلي.. وأفكار انفصالية، وانعدام الحس الوطني لدى البعض من القيادات الحزبية، ربما كان له التأثير السلبي على القيادات الوطنية داخل تلك الأحزاب.. ولكن التاريخ لايرحم.. وسجلاته لن تخلو من تسطير المواقف الهروبية والمتخاذلة..

كما ان الحديث عن الأرتقاء بمستوى المسئولية الحزبية، وانتهاج حوار وطني عام، وامتلاك روح العمل الجماعي، يصبح مجرد شعار، لما تعانيه بعض ا لأحزب من اختلالات داخلية واضحة.. كما ان تجميد القوانين يؤكد بأن كافة الأطراف مسئولة.. والله المستعان.□

mshenaif@yahoo.com

اختطاف طريق «الضالع - عدن»

مؤامرة لـ« فك الارتباط »

المشترك يساند الانفصاليين للانقلاب على قيادة السلطة المحلية

كتب : محمد أنعم

■ بكل بساطة تقف الدولة ومسؤولو السلطات المختصة في المحافظات ومعهم المنظمات المدنية والاحزاب وأعضاء المجالس المحلية والنواب والشورى أيضاً عاجزين عن اتخاذ مواقف مسؤولة لردع الخارجين على القانون.. مفضّلين التقاعس عن أداء مسؤولياتهم ليتركوا المجال لعصابات قطاع طرق لتقوم بخطف طريق بحجم طريق «صنعاء - الضالع - عدن» .. كما حدث يوم الجمعة الماضي عندما أقدمت مليشيات ارهابية على قطع ذلك الطريق ومنع سيارات المسافرين المرور من الضالع.. عشرات السيارات.. مئات المسافرين اخضعوا مستسلمين لشروط قطاع الطرق.. للأسف لم يشعر أي شخص منهم ان هذا طريق عام ومجرم الاعتداء عليه، بعد أن وجدوا المسؤولين والاحزاب والشخصيات الاجتماعية ورجال الدين يتوارون عن الأعين هرباً من مليشيات الانفصاليين الذين يذكرون المواطنين بمشهد مليشيات مذبحة ١٣ يناير ١٩٨٦م .

لم تجد النساء والاطفال والمسنون والمرضى رجلاً عاقلاً يقول للمسؤولين المتخاذلين وقطاع الطرق إن الإقدام على اقتراف مثل هذا العمل جريمة لا يجب السكوت عنها وستكون عواقبه وخيمة.. للأسف لقد اكتفى بعض المسؤولين الشجعان بصياغة تعميم يقضي بإبلاغ السائقين في يريم بأن يغيروا الطريق من محافظة أخرى لأن قطاع الطرق بالضالع منعوا مرور السيارات بقوة السلاح وكأنها ملكية خاصة مثلهم مثل الحوثة في صعدة في بداية ظهور حركة تمردهم.. بالتأكيد ثمة تواطؤ وراء تكرار الجرائم في طريق «الضالع - عدن» من قبل مسؤولين في المحافظات التي تمر عبرها.. ذلك الطريق المخضب بالدماء والدموع والانتهاكات والإهانات التي تطال المسافرين دون جرم اقترفوه، فقط لأن المجرمين مخلوقات حقيرة يجب علينا مداهنتهم اتقاء لشرورهم ..عودة قطع طريق «الضالع - عدن» يوم الجمعة ليس عملاً عفوياً ، بل جاء بعد ذلك العدوان الهمجي الذي طال أسرة أحد أبناء العدين في الحبيلين قبل عدة أيام العدوان الذي تجاوز كل الحدود والاخلاقيات، ولأن مرتكبيه من حثالة المجتمع لم يخجلوا حتى من النساء الباكيات والمستغيثات يومها، ومضى المجرمون في شوارع الحبيلين يتستر عليهم المسؤولون الفاشلون والعاجزون عن أداء مسؤولياتهم الوطنية والدينية والاخلاقية ولم يتم ردعهم حتى الآن، كما أن التهاون مع من أقدموا على سفك دماء المواطنين العزل في أبين والمكلا والضالع في محاولة لتفجير حرب مناطقية قذرة في البلاد لم يحلوا بذلك التهاون مشكلة من يسمون بالحراك أو قضية المتقاعدين المزعومة.. كما لم يضعوا حداً لقطع الطريق العام والذي يُعد محاولة لتطبيق مؤامرة «فك الارتباط» على الواقع التي يروج لها الانفصاليون.

إذاً لقد تشجع المجرمون وتوحشوا وتحول إرهابيو الحراك والانفصاليون الى أشبه بحكام فعليين في ظل مساندة ودعم المشترك لهم ليفرضوا سياساتهم ومخططاتهم على المؤسسات والسلطات الرسمية في تلك المحافظات وفي تحدٍ واضح للدستور والقانون.. فاستمرار قتل المواطنين في بعض مناطق الضالع ولحج وأبين وقطع الطرق يكشف عن بداية فتنة تمرد تكبر تحت معطف لجان الوساطات والحوار ليعاد انتاج نفس تراجيديا عصابة الارهاب والتخريب في صعدة..

إن الحكومة إذا استمرت في التخلي عن أداء مسؤولياتها في البلاد وتنازلها للجان الصفقات أو الوساطات المشبوهة قد تجر البلاد الى مأزق خطير جداً، وها هي جرائم الارهابيين تتضخم بدءاً بالمطالبة بنقل نقطة عسكرية في الحبيلين قبل بضعة أشهر لتتطور المشكلة وتبلغ ذروتها بإقدام الارهابيين يوم الجمعة بقطع الطريق العام نهائياً في الضالع.. ان هذه النتيجة كانت متوقعة لأن الأرواح التي ازهقت في الحبيلين والضالع وزنجبار وجرى التهاون مع المجرمين وتركهم يسرحون ويمرحون دون عقاب رادع قد جعلتهم يتمادون في ارتكاب المزيد من الاعمال الاجرامية وشجعت الآخرين على القيام بنفس تلك الاعمال البشعة..

نعتقد أن السلطات المحلية بمحافظتي الضالع ولحج تحديداً مطالبة بوقف هذه الجرائم فوراً أو أن تقر بفشلها وضعفها أمام إرهاب قطاع الطريق العام.. لأن استمرار سيادة المهادنة والمراضاة سيفجر فتنة كبيرة في البلاد، وهذا ما يخطط له المتآمرون والانفصاليون .. فليس من المنطق العقلاني أن نتحدث عن التوجه لمنح صلاحيات واسعة للسلطات المحلية بالمحافظات في ظل عجزهم عن حماية طريق عام أو إلقاء القبض على مجرمين اقترفوا جرائم بحق مواطنين عزل هزت ضمير الشارع اليمني كما حصل لأبناء القبيطة قبل بضعة أشهر أو صاحب عتمة الذي سحل من قبل جماعة الارهابي طارق الفضلي أو ما حدث الخميس الماضي مع أحد أبناء إب في المكلا..

أمام هكذا ضعف لا ندري عن بشاعة المذبحة التي طالت مشاريع التنمية والاستثمار في تلك المحافظات بسبب استمرار مثل هذه الفوضى غير المبررة.

والمثير للدهشة ان قطع طريق «الضالع - عدن» قد جاء مباشرة بعد أن طالبت قيادة وزارة الداخلية الخميس الماضي إدارات الأمن في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية بوضع حد للمسيرات غير المرخصة نظراً لما تسببه من إقلاق للأمن والاستقرار، وشددت على ملاحقة المنظمين لأعمال الشغب والفوضى والمحرضين عليها وتحميلهم كامل المسؤولية عن تداعياتها.

وجاءت تحذيرات وزارة الداخلية بعد أن شهدت بعض المحافظات الجنوبية والشرقية الاربعاء الماضي أعمال شغب وفوضى جرى فيها قطع الطرق العامة والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، مستهدفة من وراء ذلك الامن والاستقرار والسلم الاجتماعي.. إلا أن قطع طريق «الضالع - عدن» جاء كتحد واضح لإدارات الأمن وقيادات السلطات المحلية بالمحافظات المعنية بالتصدي للجريمة.. وهذا ما يثير قلقنا أكثر من تداعيات ما بعد قطع الطريق العام وإحراق الأكشاك.

أخيراً يبقى التأكيد هنا ان كل الدلائل تؤكد أن المشترك يقف وراء أعمال العنف في الضالع والمكلا بالتنسيق مع الانفصاليين في الداخل والخارج لغرض إنقاذ المتمردين الحوثة من الموت.. وإن ذلك التورط بات مكشوفاً بعد إقدام قيادات من الاصلاح والاشتراكي تحديداً بالاعتداءات المجرمة ضد مواطنين أبرياء كما حدث يومي الخميس والجمعة الماضيين في المكلا والضالع.□

• هناك تمرد يكبر تحت معطف لجان الوساطات وعلى الحكومة تطبيق النظام والقانون

الافتتاحية بقية

لكن ذلك الاعتقاد خاب حين وجدنا أن تلك الرؤى وفي مقدمتها ما طرحه المشترك لم يكن إلاّ محاولة انقلابية على اتفاق فبراير الذي وضع الجميع أمام التزامات دستورية وقانونية، وأمام واجبات وطنية لايمكن التنازل عنها أو نقضها لا لشيء إلاّ لأن مجموعة من المأزومين يسعون للبحث عن أدوار لهم عبر أطروحات تتجاوز الثوابت، وتناقض الدستور، بل تتعارض حتى مع البرامج السياسية لتلك الأحزاب نفسها.

وفي الوقت الذي نجدد فيه موقف المؤتمر حيال تلك الرؤى، في الوقت نفسه لانجد إلاّ أن نكرر أسفنا الشديد لانبراء حزب الإصلاح «للدفاع عن وثيقة تحمل في مضامينها بؤراً وأفكاراً انفصالية وتمزيقية تسعى لهدم المنجز التاريخي لليمن والمتمثل في إعادة تحقيق وحدته التاريخية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، في حين أن الأيديولوجية التي يتستر وراءها هذا الحزب تقر بأن وحدة الأمة مقدس ديني، وأمر رباني، والحفاظ عليه واجب تفرضه العقيدة الإسلامية قبل الدساتير والقوانين.. ويتبين لنا أن ثوابتهم مجرد زوابع وفقاعات لا اساس لها بدليل تماهي خطابهم مع خطاب عناصر التخريب الحوثية الحالمة بعودة الإمامة إلى الوطن..نعم نأسف لهكذا موقف يدافع عن مسميات ما أنزل الله بها من سلطان، وينافح عن رؤى لاتحمل سوى التفكك والتمزق للأمة أجاءت ملبوسة بأثواب الخلافة الإسلامية أو باقنعة ماركسية أو بجلابيب إمامية، أو بكرفتات إخونجية أو بشعارات قومية.

ولعل ما يجعلنا اليوم أكثر وثوقاً وقناعة بأن ما طرحته وتطرحه تلك الأحزاب وقياداتها من رؤى ومشاريع مهما اختلفت تسمياتها أو مسمياتها ليست سوى مشاريع انقلابية على النهج الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب اليمني واختاره طريقاً لاختيار من يحكمه خصوصاً حين نجد أن انبراء الإصلاح للدفاع عن هذا المشروع الانقلابي المسمى بـ«مشروع الانقاذ» جاء عقب إعلان المتمرد الحوثي مباركته لهذا المشروع وتأييده له وهي المباركة التي لم يكن المتمرد الحوثي ليعلنها إلاّ بعد أن بات يفر من جحر إلى جحر آخر في كهوف مران هرباً من مطاردة أبطال القوات المسلحة والأمن له- هذا ان لم يكن قد لقي مصرعه حسب بعض المصادر- أضف إلى ذلك أن حالة الغزل بين المتمرد الحوثي وبقايا فلول الانفصال وعلى رأسهم المدعو الفضلي وتزامنها مع التصريحات المتبادلة بين الطرفين وبين قيادات المشترك، وتزامن ذلك مع النجاحات التي يحققها أبطال القوات المسلحة والأمن على عصابة التمرد التي تعيش لحظاتها الأخيرة، كلها حقائق تؤكد مصداقية أن ما يطرحونه ليس إلاّ مشروعاً انقلابياً يحاول من خلاله كل طرف منهم تحقيق أحلامه وأوهامه بالوصول إلى السلطة عبر بوابة الانقلاب على الديمقراطية.

وبرغم إدراكنا أن الإصلاح بقواعده يقف موقفاً معادياً لفتنة التخريب ودعوات الانفصال خلافاً لتصريحات بعض قياداته هنا أو هناك إلاّ أننا مع ذلك كله، كنا نأمل أن يجهد المحرر السياسي في صحيفة الإصلاح نفسه في إيضاح حقيقة المضامين التي يحويها مشروعهم الإنقلابي المسمى بالانقاذ بدلاً من بذل كل ذلك الجهد لإلقاء التهم للآخرين، وكيل الشتائم للآخرين بالهمز واللمز.□

اقبال علي عبدالله

«المشترك».. وهذه الحقيقة!!

■ يبحر هذا الحزب الإسلامي المتشدد إلى حلف غير مقدس وغير متجانس سُمّي «اللقاء المشترك»..

ومن البدهي أن الوحدة والنظام السياسي التعددي ورحابة عقل وصدر المؤتمر الشعبي العام- حزب الأغلبية عبر صناديق الاقتراع، قد فتحوا الطريق واسعاً أمام هذه العجنة «المشترك» للعب دوره الحقيقي كمعارضة والاستفادة من المناخ الديمقراطي الذي أوجدته الوحدة وحماها فخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح حفظه الله ورعاه..

من هنا كانت الجماهير- غالبيتها- ترفض هذا التحالف المكون من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.. وكان هذا الرفض ممثلاً في الانتخابات النيابية والمحلية وكذلك الرئاسية الأمر الذي أربك قيادة «المشترك» وجعلهم يلجأون في تنفيذ أجندة المخطط التآمري الخارجي ضد النظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية إلى طرق وأساليب خارجة على النظام والقانون والدستور تهدف إلى خلق الفتنة وزعزعة الأمن والسكينة وعرقلة مسيرة التنمية والعودة إلى بعض المشاريع المهزومة لبعض الأحزاب الهيكلية التي لم تجد وجوداً لها إلاّ في هذا «المشترك» مثل مشاريع «عودة الإمامة» و«الانفصال».. و«حقهم الإلهي في السلطة»..

مما سبق ذكره وما كشفته الحقائق أمام الرأي العام من هروب «المشترك» من الحوار مع المؤتمر الشعبي العام وتنصله عن اتفاق فبراير ٢٠٠٩م والذي بموجبه تم تأجيل الانتخابات الاشتراعية لمدة عامين وغيرها من الذرائع التي كان قادة «المشترك» يتمسكون بها كشرط للحوار السياسي المسؤول مع المؤتمر الشعبي العام.. أقول رغم ذلك وجد «المشترك» وتحت ضغوط الأصابع الاستخباراتية الخارجية وجد أن لا حل له في تنفيذ مخطط التآمر إلاّ بالانقلاب على السلطة المنتخبة من الشعب، ولهذا وجد قادة «المشترك» أنفسهم المأزومة إلى التحالف مع المرتزقة وبقايا الإمامة المبادة ظناً منهم ان هذا التحالف سوف يسقط النظام ويحقق أحلامهم في اغتصاب السلطة حتى ولو على جماجم أبناء الشعب.. ولعل مايحدث في محافظتي «صعدة وعمران» من أعمال ضد الدولة والنظام والقانون والدستور من قبل جماعة جاهلة لم تستوعب عقولهم حقائق التاريخ فقررت التمرد باستخدام القوة المسلحة لتحقيق حلم «الامبراطورية الفارسية» في الخروج من التابوت الذي دفنه التاريخ.. وكذلك مايحدث في بعض مديريات المحافظات الجنوبية من أعمال عنف وفوضى وتخريب وسرقة للممتلكات العامة والخاصة والدعوة إلى عودة التاريخ إلى الوراء..

من نافل القول وحتى لانطيل الحديث عن الدور التآمري الذي تحاول أحزاب «المشترك» تضليل الرأي العام عن حقيقة هذا الدور المكشوف فإننا نشير إلى إحدى حلقات هذا المخطط التآمري وهو «مشروع وثيقة الانقاذ» التي هي وثيقة انقلابية فاشلة لأن الشعب يعرف الحقيقة ويعرف ماذا يريدون من وحدته.□